وحتى على الرأي العام اليهودي، قامت، وبناء على نصيحة من السيد [هنري] كيسنجر، بقتل الفلسطينيين، ولكن بعيداً من اعين الكاميرات، وبمنع وسائل الاعلام التلفزيونية من تصوير ما يجرى، لمنع وصوله الى العالم، لتضيف الى سياسة القبضة الحديدية عملية تحويل اسرائيل الى الوجه الآخر لجنوب افريقيا؛ وكشفت بذلك الصورة الحقيقية لاسرائيل، مسيئة ليس الى الفلسطينيين فحسب، ولكن الى اليهودية، والى كل الديمقراطيين والتقدميين الاسرائيليين، الذين يرفضون هذه الاساليب والممارسات والجرائم.

وهنا يثار سؤال عن دوافع هذه السياسة المتعارضة مع تيار التاريخ؟ انها، قطعاً، ليست عدم الاحساس بالجرائم التي تمارسها هذه القيادات الاسرائيلية، ولكنه، قطعاً، الخوف من السلام، مراهنة منها على ان تعميق روح الكراهية والحقد بين الاسرائيليين والفلسطينيين، من خلال مواقفها السياسية المتعنتة والسلبية، وممارساتها العدوانية، سيدفع بالشعب الفلسطيني الى حالة اليأس من تحقيق السلام القائم على العدل؛ وفي الوقت عينه، سيدفع المواطنين العاديين الاسرائيليين الى مزيد من التقوقع، والانغلاق، والانحياز الى الفاشية والعنصرية.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة،

انني أعلن، هنا، ان جماهير انتفاضة الشعب الفلسطيني الذي أمثله، متمسكة بالسلام القائم على العدل، بقدر ما تتضح ارادتنا بحقنا في الدفاع عن انفسنا وحقوقنا ومقاومة الاحتلال.

اننا نحترم التزاماتنا الدولية، ونحترم الشرعية الدولية، ونرى، في الوقت عينه، ان السلام القائم على العدل لا يتحقق بالالتزام بنصف ما نصّت عليه الشرعية الدولية، واهمال، أو نكران، النصف الآخر.

لذلك، فانه لا بد وان نشاهد، ونلمس، احترام اسرائيل والادارة الاميركية للقرارات الدولية، بما فيها الالتزام الخاص بالشعب الفلسطيني، وبحقه في تقرير مصيره، وقيام دولته التي نصت عليها الشرعية الدولية والقرارات الدولية، التي هي الركيزة الاساسية لانعقاد المؤتمر الدولي. وانني، كذلك، أعلن، من هنا، ان العديد من القضايا المختلف عليها، أو الموضوعة كشروط مسبقة من حيث التفصيل، لا بد ان يكون بعضها نتيجة لنجاح مفاوضات المؤتمر الدولي، وبعضها الآخر مدرجاً في جدول اعمال المفاوضات، التي ستجرى في المؤتمر الدولي الفعال، تحت رعاية الامم المتحدة، والذي تشارك فيه الدول دائمة العضوية في مجلس الامن، وجميع اطراف الصراع في المنطقة، بما فيها اسرائيل، ومنظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني. ويمكن، من خلال هذا المؤتمر الدولي، والمفاوضات التي تجرى في اطاره، مناقشة، ووضع، كل ترتيبات ضمانات السلام الدولية بين جميع دول المنطقة، بما في ذلك الدولة الفلسطينية المستقلة.

ان اسرائيل لم تحدد، أبداً، الاساس المرجعي لحل النزاع الفلسطيني ـ الاسرائيلي. ونحن نسأل: هل هو ميثاق الامم المتحدة ؟ أم قرارات الامم المتحدة ومجلس الامن ؟ أم الاعلان الاميركي لحقوق الانسان ؟ أم الاعلان العالمي لحقوق الانسان ؟ أم بيان فانس ـ غروميكو لعام ١٩٧٧ ؟ أم الحق الطبيعي للشعوب ؟ أم الشرعية الدولية بكل ما تعنيه هذه الشرعية من دلالات بالنسبة الى قيام دولة اسرائيل ؟

أما بالنسبة الينا، فان العديد منكم يتساءل عن موقفنا من القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨، انطلاقاً من موافقتنا على الشرعية الدولية. فنحن نوافق على ميثاق وقرارات هيئة الامم المتحدة جميعها، بما فيها ٢٤٢ و ٣٣٨. فالشرعية الدولية كلّ لا يتجزأ، ولا يمكن لاحد اختيار ما يروق له منها، فيوافق عليه، ويرفض ما لا يروق له. كيف تقبل اميركا واسرائيل شهادة الميلاد الوحيدة لدولة اسرائيل، وهي القرار ١٨١، الذي أشار الى دولتين في فلسطين، وترفضان، على سبيل المثال، القرار ١٩٤، الذي ينص على حق العودة للاجئين الفلسطينيين، أو التعويض عليهم ؟ وكيف يطلب منا الموافقة على القرار ٢٤٢، ويطلب منا تناسي بقية القرارات الدولية الاخرى، والتي آخرها في مجلس الامن ٦٠٥ و ٦٠٧ و ٦٠٨، وكذلك قرارات ٢٥٢ و٤٤٦ و٤٦٥، وفي الامم المتحدة ٣٢٣٦ و ٣٢٣٧، خاصة وان القرار ٢٤٢ كان بين اسرائيل وبعض الدول العربية ولم يتطرق الى قضية فلسطين أو حقوق شعب فلسطين، وانما تحدث عن مشكلة اللاجئين وايجاد الحل لها. وحتى هذه فسّرها البيان الاميركي ـ الاسرائيلي (فانس ـ ديان)، سنة ١٩٧٧، بأنها تعني اللاجئين اليهود واللاجئين العرب.

لذلك، فاننا نعلن موافقتنا على ان يكون اساس انعقاد المؤتمر الدولي تحت رعاية الامم المتحدة،